في الفرد المعين او المبهم ان كان من حيث استماله على الماهية وكونه فردا
من افرادها فحقيقة وان كان من حيث حصوله فمجاز
منصبا حال من مفعول نعبيره وهو الهاء مرفا منصوب بنزع الخافض
اي في العرف لانه موضوع لغير معين من تلك الحقيقة اي موضوع للحقيقة
لا بقيد التعين السم قنذي بتفخيم المعظم الاسكون الميم وفتح الراء
والنظر ضبطه فلا بد من تاويل لهذا الكلام اي المتضمن لنسبة الفرق
الى التقسيم بان يقال شهرة وضع علم الجنس للماهية بقيد التعين اغنت
عن ذكره في التقسيم فكانه ذكر فيه وبني ما الفرق عليه وبذلك يعلم ان
قوله وهو ان الفرق الخ ليس نا للنا وبلى بل لما يؤول الكلام اليه بعد التاويل
وان معنى علم الجنس الواو للحال وهمزة ان مكسورة ولا نغناء بالفتح
لان هذا لم يعلم من مجرد التقسيم معلوم اي بين القوم وشهرته
بينهم اغنت عن ذكره فكانه ذكر فيما سبق الدال على مبنى الفرق
اي مع ضميمة ما هو مشهور كما عرفت من ان موصولا
بعكس حرف الخ حاصل الفرق ان الحرف يدل على معنى في غيره واحتياجه
الى الغير لاجل فهم اصل معناه بخلاف الموصول فانه يدل على معنى في نفسه
واحتياجه الى الصلة لا لاجل فهم اصل معناه اذ هو مستقل بالمفهومية بل
لاجل تعيين المراد منه وذلك الشيء هو المتعلق اشار بذلك الى ان
ما في قوله عما هو معنى فيه واقعة على المتعلق فاحرص من باب
ضرب وعلم بان مدلول الفعل كلي اي مدلوله التضمني
وهو حدث وهما معنيها بصفة التثنية وقوله تنبيها للغير
اي تنبيها على انهما الخ ومرات لنا هنا الغير اي حال الغير من
كون الشيء مبتدأ او الشيء مبتدأ منها بالنسبة الى من وكون حدث
منسوبا الى الفاعل منسوبا اليه بالنظر للفعل وهي ان صحة
الحكم على الشيء بهذا العلة في الحقيقة هي قوله بعد وكل واحد من
مدلوليهما غير مستقل بالمفهومية هو ذلك الحدث المنسوب الخ
الاول هو النسبة لان عدم الاستقلال في الفعل من جهة النسبة
لا الحدث فلعل المراد بالحدث من حيث وصفه المذكور وهو النسبة

١٨ وهو معين قول الاصل اي قوله ومن هذه الجهة
الالفاظ التي نعلل الصحة الحكم في قولهم ضرب فعل ماض فان
ضرب الخ من شرطية وجواب الشرط قوله حينئذ لا دليل ومن قال
متعلق بوضع يعني ان الالفاظ موضوعة لا لنفسها في ضمن وضعها لمعانيها لنفسها
فوضعها لمعانيها صريح ولانفسها ضمني الا ذكر اللفظ وارادة
نفسه اي انهم استنتجوا من اطلاق اللفظ وارادة نفسه انه موضوع
للفظ ايضا لكن وضعا ضمنيا الزم عليهم ضمن الزم معنى وجب
فعداه بعلى ووجه الالزام ان دليلهم انما هو ذكر اللفظ وارادة نفسه
وهذه العلة موجودة في جسق مهمل فيفيد انه موضوع وليس كذلك فالقول
بوضع اللفظ لنفسه غير مسلم لما يلزم عليه من وضع المهملات فالحق انه يقال
يطلق اللفظ ويراد لفظه ولا يقال انه موضوع للفظ ولقايل ان يقول
حاصله انه يرد على ما حقق من ان اللفظ يطلق ويراد نفسه ولا يقال انه
موضوع لنفسه ان النحاة اجمعوا على ان لفظ امس كلام مع انه ليس
اسما لو نتقاض الوضع لان التحقيق كما قلتم ان اللفظ ليس موضوعا
لنفسه واسميته متوقفة على وضعه لنفسه وليس فعلا لان المقصود هذا
اللفظ وليس المقصود حدث اعني الطلب اي فبطل قول النحاة ولا يتاتي
الخ اي لانه وجب الكلام وليس اسما ولا فعلا وحاصل الجواب ان المراد
بقولهم الخ اسمين اي اسم ولو تقديرا واسم اسم تاويلا لانه قصد
لفظه وكذلك يبطل قولهم في من حرف جر وضرب فعل ماض انهما مبتدآن
لان المبتدأ اسم وهذان ليسا اسمين لان الاسمية متوقفة على
وضع اللفظ لنفسه وعلى التحقيق هذان ليسا موضوعين لنفسهما
والجواب انهما اسمان تاويلا اريد لفظهما وليسا اسمين
حقيقة لما مر فقوله يشكل ذلك الحصر اعني قول النحاة ولا يتاتى
الكلام الا من اسمين او اسم وفعل اي لو لم يجب بهذا الجواب
او بما بعده لاشكل لوجود كلام وهو اسم وضرب فعل ماض ومن حرف
جر مركب اي ذلك الكلام من اسم وهو الظرف في امس وفي التركيب الاول
وفعل ماض في التركيب الثاني وحرف جر في التركيب الثالث مع شيء اخر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1